ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (00)، عدد (00)، 2018، ص: 000-000

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

Measuring Financial Performance Using Profitability Indicators in Algerian Commercial Banks: A Case Study of the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR)

لعراف زاهية zahia.laaraf@univ-msila.dz

قريد مصطفى mostapha.grid@univ-msila.dz

[1] طالبة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،الجزائر(university of m'sila) .

[2] استاذ محاضر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،الجزائر(university of m'sila) .

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية بالجزائر

تاريخ الإرسال: اليوم/الشهر/السنة **تاريخ القبول:** اليوم/الشهر/السنة **تاريخ النشر:** اليوم/الشهر/السنة

ملخص

تناولنا في هذه الورقة البحثية قياس الاداء المالي وتقييمه باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها تسجيل البنك انخفاض في نسب الربحية الأربعة التالية : (العائد على الأصول ،العائد على حقوق الملكية ، العائد على الودائع ، هامش صافي الربح) ، لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد،انخفاض في بعض نسب الربحية ، إذ إن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق الاستثمار الأنجع.

الكلمات المفتاحية

الاداء المالي ، الربحية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

تصنيف JEL: G39 ،G20، E59

Abstract

In this paper, we discussed the balance between liquidity and profitability in Algerian commercial banks by applying to the Algerian Agricultural and Rural Development Bank (BADR). We have reached a number of results, the most important of which is: a decrease in some liquidity ratios. This reflects the difficulty of the bank's ability to meet its financial obligations towards depositors. They have gained confidence for several reasons, most notably the wave of inflation and economic and political instability in the country, a decline in some profitability ratios, as the bank is witnessing a significant decline in returns and profitability in addition to the lack of efficiency of the bank to achieve the most effective investment

Keywords

Financial performance, profitability, Bank of Agriculture and Rural Development.

JEL Classification Codes E59،G20 ،G39

1.مقدمة:

يعتبر تحقيق الارباح وتعظيمها الهدف الأساسي التي تسعى إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية وغير المالية وحيث أن البنك الناجح هو الأكثر من حيث عوائده لكي يسهم في تحقيق الارباح المرجوة من ذلك ، لأن المخاطر الناتجة عن الافراط في السيولة المتاحة للبنك ستصب إفرازاتها على الأرباح الناتجة عنها خاصة في حالة فقدان ثقة المودعين الناجمة عن عدم قدرة البنك في الإيفاء بالتزامات مودعيه في الضروف الحرجة ،والإشكال الذي يطرح هنا: كيف يتم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بأخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كعينة عنها؟

1.1.الفرضيات :

وللإجابة على هذه الاشكالية قدمنا الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى:بعض نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع بالتزاماته المالية .

الفرضية الثانية: بعض نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة.

2.1.الدراسات السابقة:

***دراسة سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد:** تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة:2002-2004، مجلة تنمية الرافدين ، العدد85(29) ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق ،2007.

هدفت هذه الدراسة إلى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء المالي في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف ، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها أنه نضرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية ،لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية ، بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف ، ومن خلال المؤشرات (النسب) التي تم استخدامها في البحث تبين أن أفضل عام من أعوام الدراسة هو 2002 ويأتي بالمرتبة الثانية 2004 ،ثم المرتبة الأخيرة 2003 وكان ذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها العراق فيه وتدهور الوضع الأمني ، إلا أن المصرف بدأ إستعادة عافيته في عام 2004.

* **Dimitry Sologoube:** "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraihne", -BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics , in Helsinki,April7-8,2006

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كفاءة الأعمال المصرفية في أوكرانيا ، وذلك من خلال دراسة محددات ربحية المصارف التجارية وهوامش الفائدة وذلك بإتباع الطريقة المستخدمة على نطاق واسع حيث قام الباحث بتحديد ربحية :(هامش)المصرف على أنها دالة لمحددات مختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات

المجموعة الأولى خاصة بالمصرف (الحجم ،الملكية ،ونوعية القرض ، وملاءة رأس المال ، والمصاريف التشغيلية العامة ،وحصص الأصول السائلة والثابتة) ،المجموعة الثانية خاصة بعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم والنمو ،الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الفائدة الحقيقي) ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف ماعدا عامل السيولة والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا ، وكان وضع حقوق ملكية المصرف على وجه الخصوص له تأثير جوهري على ربحية وهوامش المصارف ، وهذه النتائج حسبه تؤكد على أهمية الرسملة للمصارف الأوكرانية لتحقيق ربحية عالية.

***دراسة Carla Brum** : "إدارة الأصول و الخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع"، مجلة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد55، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2009، وتناولت هذه الدراسة أهمية الادارة السليمة لأصول وخصوم مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة هذه المؤسسات في تقييم المخاطر المالية وإدارتها ، وتوصلت إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تحتاج إلى أن تتسم بالواقعية في تنفيذها لنظام ادارة أصول وخصوم جيد ، نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية ، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها و إدارتها ، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية.

* **دراسة مخلد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس** : تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد39، العراق، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى قياس عدد من مؤشرات الربحية والسوق لعشرين شركة مدرجة في سوق العراق وتحليلها ومن ثم تحديد ما إذا كانت الربحية والسوق تقود إلى رفع مستوى أداء الشركات المبحوثة والمدرجة في السوق المالية ، وتوصل الباحثان إلى أن عدم ثبات الظروف الاقتصادية للشركات يؤدي إلى تقلبات محتملة في ربحيتها لربما تعرضها إلى الخسارة أو الافلاس، وأن تقييم الأداء المالي من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف الشركات ولا سيما الكبيرة منها ، وذلك لما يترتب عليه من إتخاذ مجموعة من القرارات أهمها المتعلقة بربحية الشركة ، وإن الاختلاف الواضح في ربحية السهم ومضاعفة قيمته الدفترية على مستوى الشركات المبحوثة لربما يقود إلى تباين في أداء تلك الشركات وقد يتعلق الأمر ببعد الربحية وعلى وفق المقياس المستعمل.

***دراسة مقيمح صبري:** محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالجزائري للفترة2007-2009، مجلة الحقيقة ، العدد31،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر،2012.

هدفت هذه الدراسة لمعالجة محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)،وتوصلت الى عدة نتائج أهمها أن البنك يعتمد بصفة اساسية في مصادر امواله كغيره من البنوك التجارية الاخرى على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة ، وتمثل نسبة الودائع اعلى نسبة لإجمالي مصادر الاموال إلا ان البنك يعتمد في مايخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على اساليب الاستثمار التقليدي بشكل من شأنه عدم الزيادة من ايراداته ومداخيله، إن ربحية البنك تتطلب وضع سياسة دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل آدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك.

3.1.الأهداف :

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعرف على نقاط الضعف وتداركها ونقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها لكي يضمن البنك الاستمرارية وتحقيق أعلى العوائد في ظل البيئة التنافسية التي تحيط به.

4.1.أهمية البحث :

تتزايد أهمية تقييم الأداء المالي وضرورته في مجال النشاط البنكي كونه يعتبر مؤشرا لما حققه البنك من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة ،فنظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها البنك وسرعة دوران رؤوس الأموال والأموال المودعة في المؤسسات البنكية ، الأمر الذي يدفع بالكثير من متخذي القرارات البنكية إلى الاهتمام بتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء المالي ،وذلك في حدود التوفيق بين هدفي تحقيق أعلى الربح وتوفير السيولة لخدمة المجتمع وزيادة القدرات التنافسية للبنك.

5.1.محاور البحث:

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثمن محاور رئيسية هي :

محورالمقدمة ومحورين للأداء المالي والعوامل المؤثرة فية ومحوين للربحية وقياسها وبقية المحاور مقسمة على الدراسة التطبيقية و محور اخير لخاتمة بجملة من النتائج والتوصيات.

6.1.المنهج المتبع ومصادر جمع البيانات :

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض الموضوع والقيام بدراسة ميدانية في البنك محل الدراسة والاعتماد على القوائم المالية للبنك بالإضافة إلى في حساب النسب وإجراء التحليلات الاحصائية الملائمة باستخدام برنامج Excel ،وتحليل أبعاد البحث من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنك ونتائج الدراسات السابقة ، وتحليل المعطيات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة.

حدود الدراسة :

يمكن الأخذ بنتائج هذه الدراسة ،والعمل على تعميمها في ضوء الحدود التالية :

-**الحدود المكانية :** تمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التجارية الجزائرية وتمثلت العينة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بجميع فروعه ووكالاته نظرا لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذا البنك خلال هذه المدة المبحوثة.

الحدود الزمانية:- امتدت الحدود الزمانية للبحث من سنة 2011 إلى سنة 2017 وتم خلالها قياس الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2011-2017 باستخدام مؤشرات الربحية المحسوبة من المعطيات المتوفرة بالقوائم المالية للبنك وتحليل الأرقام المتحصل عليها.

2. مفهوم الأداء المالي

-يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"(دادن وحفصي ،2014)

-ويمثل الأداء المالي" المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة ،والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم(منصور وشحدة ،2003) .

- ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه :

*أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة ، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها .

*أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة ،فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي ،وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.

*أداة لتحفيز العاملين والادارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها .

*أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة(الخطيب ،2009،ص45-46).

– كما يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة(دادن وكماسي ،2005).

ومن خلال ماسبق يمكن إستنتاج مفهوم للأداء المالي في البنوك على أنه يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفه وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بإلتزاماته ، فهو آلية تمكن من إستغلال البنك لموارده بصورة مثلى ، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافه المسطرة من قبل إدارته.

3.العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي(الخطيب،2009،ص51) :

1.3.الهيكل التنظيمي : هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الادارية في الشركات ،وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة على إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2.3. المناخ التنظيمي : هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ،

ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء ، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها ، أما أسلوب الإدارة فيضمن تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، أما توجيه الأداء فيتم به التأكد من مدى أداء العامل وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية ،وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية ، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات .

3.3.التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة ،والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب ، وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك ، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات ،والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء ، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية ، وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالاضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية .

4.3.الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها : إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا ، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إنه بزيادة الحجم فان عملية ادارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابا ، من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة ، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير الماليةيقل بزيادة حجم الشركات ، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات ، وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

الشكل رقم -7-العوامل المؤثرة على الأداء المالي

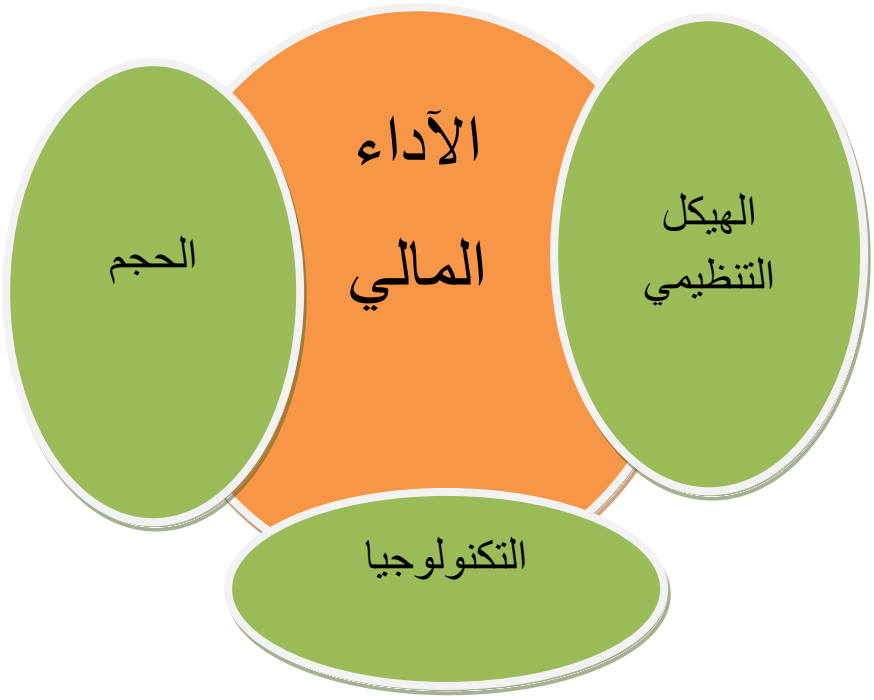

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على ماسبق

4. مفهوم الربحية:

إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة ، بالإضافة إلى الاعتبارات الاخرى التي تفيد المشروعات الأخرى فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال ،وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح ،هذا ويسعى البنك التجاري إلى تحقيق أكبر فائض ممكن من الايرادات الاجمالية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصى حد ممكن أو رقع إيراداته أو الاثنين معا(مقيمح ،2014) ، لذلك يعرف عبد العال حماد الربحية على أنها(حماد ،2001)" المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق البنكية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة، وتوفر وقاء المشكلات قصيرة الأجل"،توجد عدة عوامل منشأنها التأثير على الربحية وإن كان ذلك التأثير بدرجات متفاوتة ،والشكل في الأسفل يوضح أهم العوامل المؤثرة على الربحية.

شكل- 11 - العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية

المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على ماسبق

5.قياس الربحية في البنوك وأهم مؤشراتها

1.5.قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على الاصول (ROA)

في البنوك التجارية (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول ، حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة ، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه ، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الارباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها)في نشاطها الأساسي ، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الموجودات بالعلاقة التالية : معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)=**صافي الربح بعد الضرائب/اجمالي الأصول**

2.5. قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (R OE)

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك وفق نموذج "Dupont" ، إذ يوضح هذا النموذج شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من إستخدام الرافعة المالية ، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية(EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية (EM)*(ROA) =ROE :

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي :

الشكل-12-: نموذج العائد على حقوق الملكية

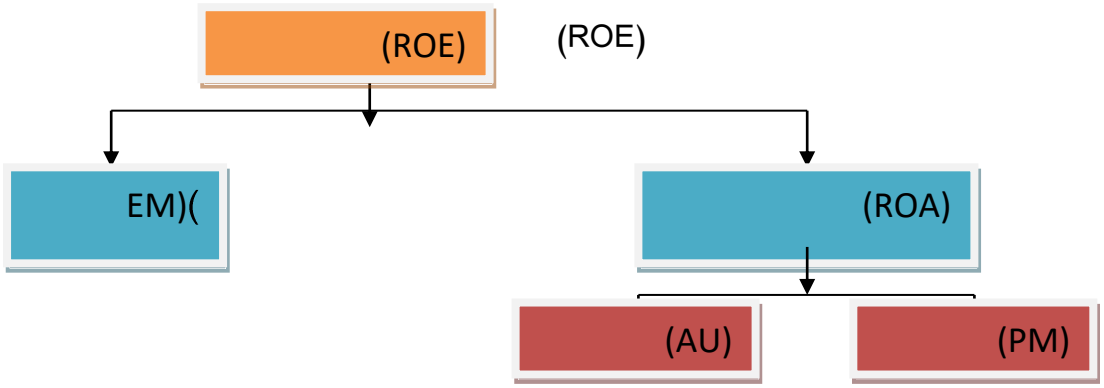

المصدر : طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك ،"تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص:91.

6.تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية :BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي الجزائري ، أسست بتاريخ 1982/03/13 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي،في بداية المشوار تكون البنك من 138 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح يحتضن في يومنا هذا 310 وكالة و 33 مديرية منتشرة عبر الجزائر.

يشغل بنك البدر حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف ،ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية ،صنف من طرف مجلة قاموس البنوك " Bankers Almanach " طبعة سنة 2001 ، في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ، ويحتل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف .

7.تحليل نسب الربحيةالمصرفية:

يشير الجدول رقم 2 إلى قيم احتساب نسب الربحية لكل سنة من سنوات البحث حيث إن ارتفاع النسب يعني ارتفاع العوائد والأرباح ، وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس وكانت قيم النسب كما يلي :

الجدول -2- نسب الربحية لبك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات من 2011الى 2017

النسب السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط العام
العائد على الأصول	1.00	0.57	0.45	0.44	0.43	0.76	0.50	0.59
العائد على حقوق الملكية	30.67	17.08	15.62	18.55	17.21	18.07	12.50	18.52
هامش الفائدة	2.43	3.09	2.53	2.46	3.53	4.65	4.83	3.36
هامش صافي الربح	44.49	20.88	17.61	18.55	13.80	16.86	10.45	2037
نسبة استخدام الأصول	2.46	2.74	2.61	2.39	3.14	4.54	4.79	3.23
العائد على الودائع	1.23	0.64	0.50	0.48	0.48	0.88	0.58	0.61
العائد على الأموال	1.18	0.62	4.90	0.47	0.84	0.56	1.29	1.4

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

1.7.تحليل نسبة العائد على الأصول :

من الجدول يلاحظ الانخفاض المستمر لنسبة العائد على الأصول على مر سنوات البحث عدا سنة 2016 التي سجلت تحسنا نسبيا بمقدار 0.76% ، ليعود الانخفاض مجددا عام 2017 وأدنى مستوى للعائد كان عام 2015 مقدر

ب 0.43% ، وهذا الانخفاض يعتبر مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع في ربحية البنك وعوائده ، فيما حققت النسبة في متوسطها خلال جميع السنوات ما مقداره 0.59% وهي نسبة منخفضة تدل على ضعف في كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام موجوداته في نشاطه الأساسي.

2.7.تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة الذي تحققه الادارة من الأموال الموظفة في رأس المال ، فإذا كانت مرتفعة فتدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل للبنك ، ويلاحظ بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى مستوى لها في السنة الأولى للبحث بمقدار 30.67% ثم بدأ التسلسل في الانخفاض حيث بلغت أدناها في السنة الأخيرة بمقدار 12.5 % مع ملاحظة تحسن بسيط عامي 2014 و 2016 بينما كان المتوسط العام لجميع سنوات الدراسة مقدر ب 18.52%، وترجع الطالبة هذا التذبذب في مؤشر العائد على حقوق الملكية ألى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك في تحقيق العائد المطلوب التي تطمح له ادارة البنك ، ويعزى التحسن الذي طرأ عامي 2014 و 2016 لارتفاع صافي أرباح البنك قياسا برأس ماله مما أثر بشكل إيجابي خلال هاتين السنتين .

3.7.تحليل نسبة هامش الفائدة :

لقد شهدت نسبة هامش الفائدة تذبذبا ملحوظا بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات الاربع الأولى ولكنها بدءا من سنة 2015 بدأت تسجل ارتفاعا مطردا مما يعتبر مؤشر جيد للبنك ، وهو يعني نمو هامش الفائدة بشكل جيد ما سينعكس إيجابا على الايرادات المتحققة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة ، حيث بلغ أدنى مستوى سنة 2011 ب 2.43% ، وحقق أعلى نسبة في السنة الأخيرة من الدراسة بمقدار 4.83% ، بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 3.36% وترجع الطالبة هذا التحسن الملحوظ إلى الاجراءات التي اتخذتها ادارة البنك فيما يخص تنويع وتحسين الخدمات البنكية والائتمانية المقدمة للعملاء ،وبالتالي زيادة قدراته على الوفاء بالتزاماته المالية مما زاد من إدرار الفوائد للبنك قياسا إلى أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الأرباح.

4.7.تحليل نسبة هامش صافي الربح بعد الفوائد :

يلاحظ بالنسبة لهذه النسبة انخفاضها التدريجي خلال السنوات الثلاث الأولى من البحث وسنة 2013 ، لترتفع قليلا خلال سنتي 2014 و 2016 مقدرة ب 18.55% و 16.86% على التوالي ، وتعود في السنة الأخيرة من البحث مسجلة أدنى مستوى لها مقدرة ب 10.45 %

بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة حوالي 20.37% ، وهذا يعني عموما أن البنك يواجه صعوبة كبيرة في تحقيق الارباح قياسا إلى فوائده ، وهذا قد يؤدي إلى خلق تحديات متعلقة بانخفاض السيولة وانخفاض الفوائد الدائنة في المستقبل .

5.7.تحليل نسبة استخدام الأصول :

تعتبر نسبة استخدام الاصول من مقاييس الربحية المهمة والتي تمثل العلاقة بين حجم ادرار الفوائد و الاصول المستخدمة في البنك ، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت الربحية وقد شهدت هي الأخرى انخفاضا في السنوات الأربع الأولى من الدراسة حتى بلغت أدنى مستوى لها سنة 2014 ب 2.39% ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة لتبلغ أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة 2017 مقدرة ب 4.79% وهذا ينعكس إيجابيا على ربحية البنك ويدل على تزايد في إدرار الفوائد من الأصول بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة لكل السنوات ما يقدر ب 3.23% وهي نسبة ضعيفة نسبيا ولكن تعكس بشكل إيجابي العوائد المتحققة خلال هذه السنوات.

6.7.تحليل معدل العائد على الودائع :

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه ، ويتضح من الجدول -2- الانخفاض عموما في تطوره (المتوسط العام 0.61%) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2011 ب1.23% ثم تواصل انخفاضه بقية السنوات ، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2013 بمقدار 0.5% ، ويلاحظ حدوث ارتفاع بسيط سنة 2016 لتصل 0.88% لتنخفض مجددا في السنة الأخيرة من البحث إلى 0.58% ، وهذا مؤشر غير جيد للبنك ويدل على نقص في كفاءة ادارة الاستثمارات على مستواه ، ونقص القدرة على توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها البنك ، ويعزى التحسن الذي حدث سنة 2016 لارتفاع صافي أرباح البنك نتيجة الاجراءات والخدمات التي أطلقتها ادارة البنك كما أشرنا سابقا.

7.7.تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة :

تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة البنك في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة له والمتمثلة برأس ماله وودائعه ، ويعد هذا المعدل الأكثر تذبذبا من بين جميع النسب الأخرى ، ويتضح من خلال قراءة تطور هذه النسبة في الجدول -2- أنها شهدت انخفاضا تدريجيا بداية مت تحقيقها أعلى مستوى لها سنة 2011 مقدرة ب 1.18% إلى أدنى نسبة سنة 2016 مقدرة ب 0.56 لترتفع ارتفاعا نوعيا سنة 2017 وتبلغ 1.29% بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 1.4% مما يدل على أن البنك قد سجل تراجعا في توظيف أمواله المتاحة في الموجودات المربحة وهذا مؤشر غير جيد لهذه السنوات ، غير أنه حقق ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 قياسا بالمتوسط العام لجميع السنوات مما يدل على زيادة الأرباح المحققة في السنة الأخيرة من الدراسة الناتجة عن توظيف الاموال المتاحة وهو مؤشر يدل على كفاءة ادارة البنك في تحقيق الأرباح في هذه السنة (2017) ، وترجع الباحثة ذلك إلى رشد اختيار القرارات الاستثمارية والفرص المدرة للأرباح في ضل السياسة البنكية الجديدة ، وقد يعزى أيضا إلى التوسع الذي شهده البنك على مستوى فروعه المحلية أو إلى ابتكار عملاء جدد ، والتنويع في محفظته الاستثمارية . والمنحنى البياني التالي يلخص التطور العام لجميع نسب الربحية من 2011 إلى 2017

الشكل -3-التطور العام لنسب الربحية من 2011 إلى 2017

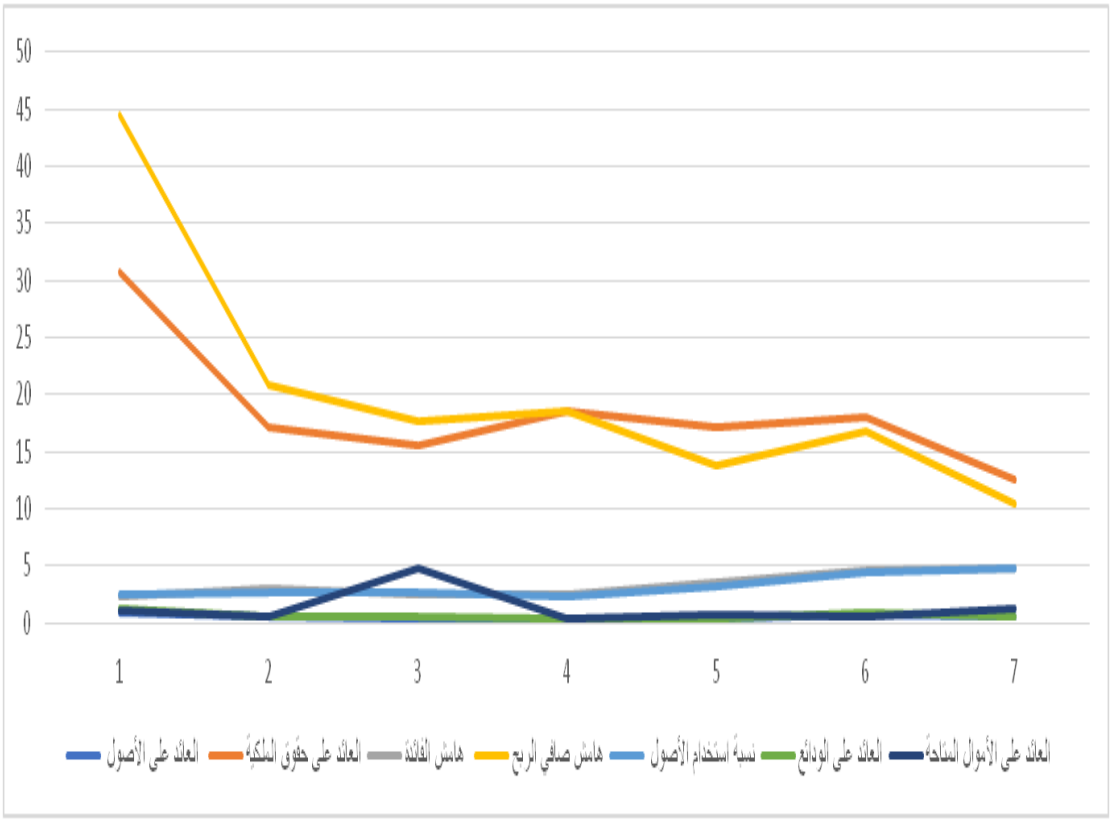

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك ومخرجات برنامج Excel

اذن من خلال هذا المنحنى نستنتج رفض الفرضية الاولى المتعلقة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية والتي تنص : "بعض نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع بالتزاماته المالية" .

ورفض الفرضية الثانية والتي تنص على أن: "بعض نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة " اذ يظهر جليا التراجع في كل من نسب هامش صافي الربح والعائد على حقوق الملكية .

وتدعم نتائج هذه الدراسة أغلب نتائج الدراسات السابقة حول السيولة والربحية في البنوك التجارية حيث تتفق هذه النتائج الثلاث التي تحصلنا عليها مع دراسة **(سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد**2007) التي توصلت إلى انه: نضرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية ،لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية ، ودراسة **Dimitry (Sologoube**2006) والتي توصلت إلى "أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف ماعدا عامل السيولة والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا" ،ودراسة **Carla (Brum2009**والتي توصلت الى انه "نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية ، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها و إدارتها ، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية" ،وتتفق هذه النتائج التي تحصلنا عليها ايضا مع دراسة **(مقيمح صبري2012)** والتي توصلت إلى "ان البنك يعتمد في مايخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على اساليب الاستثمار التقليدي بشكل من شأنه عدم الزيادة من ايراداته ومداخيله.

8.الخاتمة :

إن ربحية البنك تتطلب وضع سياسة دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل آدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك وفي نهاية البحث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات وأهمها ما يلي :

أولا :الاستنتاجات

.وجد من خلال تحليل مؤشرات الربحية النتائج التالية :

–تسجيل البنك انخفاض في نسب الربحية الأربعة التالية : (العائد على الأصول ،العائد على حقوق الملكية ، العائد على الودائع ، هامش صافي الربح) ، إذ إن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده وربحيته بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق قرارات الاستثمار الأنجع لأمواله إذ إن البنك يواجه صعوبة كبيرة في إدارة استثماراته وفي توليد الأرباح من ودائعه.

–تسجيل البنك تحسن بسيط في نسب الربحية الثلاث الآتية :(نسبة هامش الفائدة ، نسبة استخدام الأصول ، معدل العائد على الأموال المتاحة) ، مما يعني نمو الايرادات المتحققة من الفوائد وخاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من البحث غير أنه يعتبر نموا بسيطا مقابل وتيرة التكاليف الكلية المتزايدة للبنك مما يقلل من فرص الارباح للبنك.

–

ثانيا : الاقتراحات

–البحث عن وسائل جديدة لمراقبة الاداء المالي في البنوك ، تضمن مزيدا من المصادر التمويلية وحسن التحكم فيها، وعلى رأسها طرق التمويل الاسلامية.

–ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالية الجزائرية ،والانفتاح على النظام العالمي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتنويع الاستثمارات البنكية من أجل تقليل المخاطر.

–الاهتمام أكثر بالسيولة النقدية في البنوك لما لها من تأثير على العائد،وتسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بشروط وبأسعارأفضل وفترات سداد أطول.

–ضرورة تدخل الدولة بتبني قوانين جديدة تنظم ادارة الاصول والخصوم في البنوك ويحبذ في هذا المسعى تبني نظم ومبادئ ادارة الأصول والخصوم في النهج الاسلامي بالاستعانة بخبراء في الصيرفة الاسلامية.

–ونقترح على ادارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة المضي قدما عبر جملة من الخطوات نلخصها في ما يلي :

* تنويع البنك لمحفظته الاستثمارية ، والتركيز على الأنشطة التي تدر عوائدبنكية أعلى من غيرها و تشجيع العملاء على ايداع أموالهم لدى البنك باستخدام الطرق الاشهارية.

* ضرورة تطوير عملياته المصرفية التقليدية باستحداث خدمات بنكية جديدة والبحث عن صيغ تمويلية جديدة ، ويحبذ في هذا الاطار اخراج البنك من طابعه التقليدي وإدخال أدوات التمويل الاسلامية ، وتطبيق اجراءات جديدة من أجل فتح الباب أمام المودعين للتعامل بالصيغ الاسلامية التي أثبتت قدرتها على رفع الايرادات البنكية في العديد من دول العالم.

7.الهوامش:

-عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي : تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED)خلال الفترة 2006-2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ،العدد الثاني ،2014، ص24.

- طاهر منصور ، حسين شحدة :إستراتيجية التنويع والأداء المالي(دراسةميدانية في منشأة عراقية)، دراسات العلوم الادارية ،المجلد30، العدد2003،02،ص296.

-محمود الخطيب : الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة الأولى ،دارحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009،ص45-46.

-دادن عبد الغني وكماسي محمد الأمين : الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة ، يومي08-09مارس 2005،ص304.

-سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة:2002-2004، مجلة تنمية الرافدين ، العدد85(29) ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق ،2007.

- كارلا بروم: "إدارة الأصول و الخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع" المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد55، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2009، ص 9

-مخلد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس : تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد39، العراق، 2016.

-مقيمح صبري: محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRالجزائري للفترة2007-2009، مجلة الحقيقة ، العدد31،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر،2012.

-Dimitry Sologoube: "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraihne", -BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics , in Helsinki,April7-8,2006,Finland.

-**M Kumar.S & Gulatir.R : easuring efficiency effectiveness and performance of Indian public sector banks ,International journal of Productivity and Performance Management, Vol 59**